

الجمعية العامة



مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالأرصدة

السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة

السمكية الكثيرة الارتحال

نيويورك، ١٢ - ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٣

تنظيم الأعمال

قائمة بالقضايا

(مقدمة من حكومة كولومبيا)

١ - المواضيع والمسائل الجوهرية المقترن معالجتها في المؤتمر:

١-١ نظرا لأن غالبية مصائد الأسماك في أعلى البحار تقع في مناطق لا يوجد فيها نظام لإدارة هذه المصائد وتنظيمها، فإن الأمر يستلزم أن يضع المؤتمر ما تتطلبه إدارة هذه المصائد من تدابير إدارية وأنظمة تفضي أساسا إلى النظر في مبادئ الإدارة المستدامة للبيئة. ومن الملائم دراسة انتطاب مدونة قواعد السلوك الدولية لصيد الأسماك المتسم بالمسؤولية (لجنة مصائد الأسماك التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة، روما، ١٥ - ١٩ آذار/مارس ١٩٩٣). وينبغي أن يظل انتطاب هذه المدونة وملاءمتها، مرهونا بادراج "مبدأ تحوطى" فيها.

٢-١ الاتفاق المتعلقة بالآليات الدولية والعالمية والإقليمية التي تكفل للأمم المتحدة مراقبة ورصد مصائد الأسماك في أعلى البحار بفعالية.

ينبغي ألا يغيب عن الأذهان أن مفهوم التنمية المستدامة قد تم خوض عن مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية ولذلك ينبغي الحفاظ على هذا النهج في كل اتفاق يجري التوصل إليه بموجب الاتفاقية.

وينبغي أن يكون الاختلاف في انتطاب الاتفاقية قائما على أساس الخصائص الإقليمية التي تؤثر في ايكولوجيا المنطقة الدولية لدولة أو أكثر من الدول الساحلية ويمكن لتلك الأيكولوجيا، ويكون لها تأثير

على مدى وفرة الأنواع وتوزيعها، وعلى أساس قدرة الدول الساحلية المتاخمة على الوصول إلى تلك الموارد وأو الانضمام إلى اتفاques التعاون بشأنها، وما يكون للآثار البيئية المتصلة بظواهر التفاعل بين المحيط والغلاف الجوي من تأثير على وفرة وتوزيع "الأرصدة السمكية لمصائد الأسماك في أعلى البحار ومدى الاعتماد الأساسي والاقتصادي للدول الساحلية على الموارد السمكية، والكافأة الفائقة لأساطيل صيد الأسماك والسوق الدولية لمنتجات مصائد الأسماك في المنطقة الدولية: إذ ينبغي أن تكون التدابير التنظيمية في منطقة الولاية الوطنية غير متسقة مع التدابير التنظيمية للسوق الدولية، والاستعراض الدوري لمدى فعالية وتنفيذ التدابير المنصوص عليها في الاتفاques الأقليمية والدولية المنبثقة عن المؤتمر، وأخيرا، المراجعة الدورية لأثر الأنشطة الأقليمية لصيد الأسماك على البيئة.

٣-١ وينبغي أن تؤكد الاتفاقيات من جديد صحة مؤتمر الأمم المتحدة لقانون البحار. وهذا بقصد تحقيق الاتساق مع ما سبق لتكون العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية ومع نتائج مؤتمر كانكون للصيد المتمسّم بالمسؤولية ومع ما اتفق عليه في برنامج تلاييكو المتعلق بالبيئة والتنمية.

— — — — —